الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٥٩**

الأربعاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار (A/68/L.20)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال للبت في مشروع القرار المعنون ”رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نموا“، الصادر بوصفه الوثيقة A/68/L.20. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال، بصورة مشتركة مع البند ١٤ من جدول الأعمال، في جلستها العامة الخمسين، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/68/PV.50).

وأعطي الكلمة لممثل فيجي، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، لعرض مشروع القرار A/68/L.20.

السيد دونيفالو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/68/L.20، المعنون ”رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نموا“. وتود مجموعة الـ ٧٧ أن تشكر جميع الوفود على إسهامها البناء في مشروع القرار هذا.

وبالنسبة للبلدين اللذين يرد اسماهما في القرار، غينيا الاستوائية وجمهورية فانواتو، فإن الرفع من فئة أقل البلدان نموا يشكل إنجازا تاريخيا. وهو ثمرة سنوات طوال من النمو القوي والتقدم الوطني. وإنه لتطور محمود أيضا لهاتين الدولتين أن تنضما إلى قائمة البلدان متوسطة الدخل. وهذان الاقتصادان الديناميان والفتيان والقادران على المنافسة مستعدان للتحديات المقبلة، وسيتخذان الخطوات المقبلة بمساعدة الشركاء المتعددي الأطراف في التنمية ومن خلال إشراف منظومة الأمم المتحدة.

وعملية الانتقال السلس، التي تمت بتوجيه من مجموعة الـ ٧٧ في العام الماضي، تنص على أحكام تقضي بممارسة الأمم المتحدة لدور رقابي ليس خلال الفترة التحضيرية التي تسبق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرفع من قائمة أقل البلدان نموا فحسب، ولكن أيضا خلال عملية الانتقال السلس التي تليها. فالدول التي يتم رفعها من القائمة لن تُترك بعد الآن لشأنها ولكن بدلا من ذلك سجري تشجيعها على العمل مع نظم التقييم التي ستوجهها خلال سنوات التكوين في تلك المرحلة الانتقالية. وسيجري تقييم الخطط الانتقالية لتلك البلدان ومساعدتها لكي يتم في نهاية المطاف تنفيذها بصورة جيدة.

ونشجع الشركاء في التنمية والتجارة على العمل جنبا إلى جنب مع البلدان التي تم رفع أسمائها من القائمة وعلى إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف من خلال آلية للتشاور، ينشئها البلد الذي يُرفع اسمه، لكفالة الإدماج الفعال لهذه الدول في الاقتصاد العالمي.

وختاما، أود أن أشدد على أنه ستظل هناك دائما، في حالة الدول الصغيرة، أوجه ضعف أمام الصدمات الخارجية والأزمات العالمية والصعوبات غير المنظورة. غير أنه وفي ضوء ثقتنا الكاملة ببشائر نجاح هاتين الدولتين، فإنه يشرفنا أن نرحب بانضمامهما اليوم إلى جماعة البلدان النامية.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.20، المعنون ”رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نموا“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.20؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.20 (القرار ١٨/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بشأن القرار المُتخذ للتو.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): بدءا من الموافقة على برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات في عام ١٩٩٠ في باريس وحتى اعتماد برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١، لم تتحقق بعد الأهداف التي جرى تحديدها في هذين المؤتمرين من أجل تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا.

فقد أهملت عملية العولمة أقل البلدان نموا وزادت من تهميشها. وشرعت أقل البلدان نموا في معظمها، من جانبها، في تنفيذ برامج للاصلاح الاقتصادي وللقضاء على الفقر وللنجاح بصفة عامة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع دائما نصب عينيه حقيقة أن أقل البلدان نموا تشكل الشريحة الأضعف والأفقر ضمن هذه الجماعة. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان تمثل تحديا هائلا بالنسبة لها وبالنسبة لشركائها في التنمية. ويمثل الفقر المدقع والضعف الهيكلي لاقتصاداتها، وما يرتبط بذلك من ضعف القدرة على النمو والتنمية، مشاكل خطيرة لهذه البلدان، وهي مشاكل يجب أن نضيف إليها في كثير من الأحيان العوامل الجغرافية غير المواتية التي تعوق جهودها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة لشعوبها.

وفي مواجهة عوامل الضعف هذه وتلك الصعوبات، فإن الدعم الدولي اللازم غير كاف على الرغم من الالتزامات التي تم قطعها بتخصيص نسبة مئوية دنيا من الناتج المحلي الإجمالي لها لتنمية تلك البلدان. وللتغلب على تلك الظروف، ثمة حاجة إلى الالتزام بتقديم دعم دولي أكبر وأكثر فعالية لأقل البلدان نموا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تحاول استراتيجيات التنمية المستدامة المنطبقة على أقل البلدان نموا تصحيح أوجه الضعف، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة والمشاكل المحددة وإمكانات كل بلد.

ومنذ إنشاء مجموعة أقل البلدان نموا في عام ١٩٧١، لم يتم رفع سوى أسماء عدد قليل جدا من البلدان من هذه الفئة، وهي، بوتسوانا في عام ١٩٩٤ وكابو فيردي في عام ٢٠٠٧ وملديف في عام ٢٠١١، واليوم، فانواتو وغينيا الاستوائية. وهذا الوضع يدفعنا إلى التفكير العميق في المعايير المحددة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا والرفع منها. وتتمثل واحدة من هذه الأفكار في أنه عندما تم تحديد هذه الشروط، فإن أقل البلدان نموا لم يكن لها رأي في صياغتها، الأمر الذي يثير بعض التردد لدى هذه البلدان بخصوص رفع أسمائها من هذه الفئة، نظرا لوجود تباين بين المعايير المحددة والأحوال الفعلية السائدة في هذه البلدان.

ونعتقد أن وصف أقل البلدان نموا مرادف لبلدان فقيرة وأنه لا توجد حكومة يمكن أن تفخر بأن تظل فقيرة إلى الأبد. وأقل البلدان نموا تبذل جميعا كل جهد ممكن للخروج من تلك الفئة.

والسبب الوحيد في وجود المجموعة اليوم، في انعدام التضامن والدعم الحقيقي لتلك البلدان.

لم تكن أكثر من ٤٠ عاما كافية للمساعدة على خروج تلك البلدان من حالة الفقر. ولجميع تلك الأسباب السالفة الذكر، يرى وفد جمهورية غينيا الاستوائية أن برنامج عمل اسطنبول، الذي تضمن عنصرا جديدا كان غائبا في البرامج السابقة، يتيح فرصة جديدة تتيح عدم تصنيف أي بلد ضمن تلك المجموعة مرة أخرى. ويشكل قيمة مضافة جديدة للبرنامج، ما تم تحديده في إطار عمل إسطنبول بشأن ضرورة قيام الحكومات الوطنية بأخذ زمام المبادرة فيما يخص عمليات التنمية الخاصة بها، بدلا من السماح للمانحين بأن يتولوا مسؤولية ذلك، كما كان عليه الحال من قبل.

قررت غينيا الاستوائية أخذ زمام المبادرة وتحمل المسؤولية عن تنميتها، بفضل الطبيعة. حيث تم اكتشاف النفط في عام ١٩٩٤، وعقد أول مؤتمر اقتصادي وطني، بمشاركة جميع طبقات المجتمع، بغية تحديد المجالات ذات الأولوية فيما يخص استثمار أرباح النفط. وجرى تجميع نتائج ذلك المؤتمر بعد ذلك، وإدراجها في الاستراتيجية الاقتصادية المتوسطة الأجل، التي أصبحت تشكل أساس التمويل لمشاريع البنية التحتية الكبيرة في جميع أنحاء البلد. وعقدنا بعد مرور عشر سنوات، في عام ٢٠٠٧، المؤتمر الاقتصادي الوطني الثاني، الذي وضعنا خلاله خطة اقتصادية متوسطة الأجل أسفرت عن النتائج المرجوة المتمثلة في تشييد المطارات والموانئ، والمباني الحديثة، والسكن الاجتماعي، والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات الحديثة، التي أقيمت لربط جميع أنحاء البلد. وتمثلت نتيجة المؤتمر الاقتصادي الثاني في البرنامج الاجتماعي والاقتصادي المعنون ”أفق ٢٠٢٠“، الذي يكمن هدفه في تحقيق التماسك الاجتماعي وتنويع مصادر النمو الاقتصادي في البلد.

لقد تمثلت النتيجة الأولى للاستراتيجية في المؤتمر الأول للتصنيع الوطني في غينيا الاستوائية، المعروف باسم ”بي جي ٢٠٢٠“، الذي حدد أولويات التصنيع في البلد. وشملت النتيجة الثانية إنشاء إحدى المحطات الكهربائية في المنطقة دون الإقليمية المركزية، ومحطة توليد الطاقة الكهرومائية في دجيبولو، التي لن تضمن تزويدا أفضل بالطاقة للصناعات المنشأة فحسب، بل ستوفر أيضا الكهرباء للشعب في جميع أنحاء البلد، كما ستوفر فرصة لتزويد البلدان المجاورة بالطاقة الكهربائية.

تبذل جمهورية غينيا الاستوائية، من خلال سياساتها المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية للجميع، وتوفير التعليم للجميع والكهرباء للجميع، والأغذية للجميع والسكن للجميع، جهودا مستمرة من أجل جعل البلد دولة ناشئة بحلول عام ٢٠٢٠، وبالتالي تمتثل لتوصيات برنامج عمل اسطنبول. وينبغي تعزيز خطة الخروج من مركز البلدان الأقل نموا، من خلال إبرام

اتفاقات تعاون دولي، وخاصة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومع بلدان تعاني من نفس المشاكل وإقامة تحالفات استراتيجية للتنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وقد أعربت غينيا الاستوائية وهي تعرب الآن عن التضامن الدولي، من خلال دعم البلدان التي عانت من كوارث طبيعية ومن صنع الإنسان، وشاركت في أعمال إنسانية، مثل تمويل جائزة غينيا الاستوائية واليونسكو في مجال علوم الحياة التي تبلغ قيمتها ٣ ملايين دولار أمريكي، وتعهد رئيس جمهورية غينيا الاستوائية بالمساهمة بمبلغ ٣٠ مليون دولار لإنشاء صندوق استئماني للأمن الغذائي في أفريقيا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى تلك الأنشطة المتطورة التي تقوم بها غينيا الاستوائية، صنف تقرير لمنظمة الصحة العالمية، المتمثل في سجل تمويل الصحة في أفريقيا لعام ٢٠١٢، جمهورية غينيا الاستوائية باعتبارها البلد الذي يقود الاستثمار في مجال الرعاية الصحية في القارة الأفريقية على أساس نصيب الفرد، مع استثمار ٦١٢ دولار أمريكي للفرد. وفي هذا الخصوص، صنف تقرير التوقعات الاقتصادية لأفريقيا، الذي تنشره سنويا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، غينيا الاستوائية كأول وجهة للاستثمار الأجنبي في أفريقيا. وقدرت الدراسة، التي أجريت بمبادرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة من مراكز البحث، ومجموعات من الخبراء الأفارقة، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، أفق ٢٠٢٠، الهادفة إلى تنويع الاقتصاد، وبالتالي إلى تخفيف اعتماد غينيا الاستوائية على النفط والإيرادات المتأتية منه، التي تمثل ٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

رغم كل ذلك، طلبت حكومة غينيا الاستوائية، وكررت طلبها في عدة اجتماعات، وخصوصا المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا في اسطنبول والاجتماعات التي تلته، ومن خلال بيان رئيسنا الذي ألقاه خلال المناقشة العامة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة (A/68/PV.13)، بأنه جرى تحديد عام ٢٠٢٠ باعتباره العام الذي سيشهد خروج غينيا الاستوائية من صنف البلدان الأقل نموا، وهي السنة كذلك التي سيجري خلالها تقييم خطة عمل أفق عام ٢٠٢٠ لغينيا الاستوائية، والخطط ذات الصلة.

رغم كل تلك المشاكل، إعتمدنا للتو القرار ١٨/٦٨ المتعلق بإخراج جمهورية غينيا الاستوائية من فئة البلدان الأقل نموا، مع فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات وفترة إضافية استثنائية مدتها ستة أشهر. وبعبارة أخرى، سيجري الخروج بشكل فعلي في حزيران/يونيه ٢٠١٧. لذلك السبب، وبغية ضمان نجاح هذا التحول السلس، الذي لن يغير ولن يكون له تأثير سلبي على عملية التنمية الجارية في غينيا الاستوائية، من الضروري للغاية، عملا بالفقرة ٣ من القرار الذي اعتمد للتو، أن تدعم منظومة الأمم المتحدة وباقي الشركاء الإنمائيين، بلدي في أقرب وقت ممكن، من خلال صياغة برنامج مساعدة، يتعين، إذا ما أريد له النجاح، أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة لغينيا الاستوائية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تقوم بعثة متعددة القطاعات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بزيارة غينيا الاستوائية وأن يكون هدفها الرئيسي التقييم العميق، بالتعاون مع الحكومة، للسياق العام لبلدنا، وبشكل بديهي أخذ المسائل والجوانب الاستراتيجية المتعلقة بمواطن ضعف البلد المشار إليها أعلاه، بعين الاعتبار، والتي ترتبط العديد منها بالأزمات التي وقعت في العالم خلال السنوات الأخيرة الماضية.

لا ينبغي أن يقاس نجاح عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا فقط، بعدد البلدان التي خرجت، بل بالنظر إلى الاستدامة الإنمائية التي وصلت إليها، وتوطيد اقتصاداتها، حتى لا يصنف البعض منها مجددا ضمن تلك الفئة.

السيد هود (بنن) (تكلم بالفرنسية): من الواضح أن اعتماد القرار ١٨/٦٨، اليوم ٤ كانون الأول/ديسمبر، بشأن إخراج غينيا الاستوائية وفانواتو من فئة البلدان الأقل نموا، يشكل إجراء رمزيا، ولكن له أيضا آثار كبيرة على مجموعة تتكون من ٤٩ بلدا من البلدان الأقل نموا. والواقع أن القرار الذي اتخذناه للتو هو نتيجة وتتويج لعملية طويلة من المفاوضات شملت العديد من الجهات الفاعلة. وبوصف بنن رئيسة لمكتب تنسيق مجموعة أقل البلدان نموا، فإنها تود من ثم أن تشكر، بالنيابة عن المجموعة، رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، السيد نيستور أوسوريو، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعضاء تلك المجموعة، وخاصة الدول الميسرة، وهي المكسيك وتركيا وملديف، التي اضطلعت بدور تنسيقي. إننا نتوجه بالشكر أيضا لشركائنا في التنمية الذين، أظهروا في سياق مفاوضات صعبة فهما ومرونة.

كما نقدم خالص التهاني لغينيا الاستوائية وفانواتو، اللتين سعتا بشجاعة في السياق الاقتصادي الكئيب الحالي، إلى سلوك طريق التحول إلى بلدين متوسطي الدخل. وليس من السهل بالنسبة لأي بلد اتخاذ مثل هذا القرار أو التعهد بمثل هذا الالتزام، عندما يعتمد اقتصاده إلى حد كبير على مورد واحد، سواء أكان النفط أو أي شيء آخر، أوعندما يكون دولة جزرية صغيرة.

ولذلك السبب تود مجموعة أقل البلدان نموا التشديد مرة أخرى على ضرورة أن يستمر شركاؤنا الإنمائيون في دعم هذه البلدان أكثر من أي وقت مضى خلال المرحلة الانتقالية.

وعلاوة على ذلك، إن اتخاذ القرار ١٨/٦٨ يدل بصورة لا لبس فيها على رغبة أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول لشهر أيار/مايو ٢٠١١، بما في ذلك، من جملة أمور، رفع أسماء نصف أعضاء المجموعة إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

لكن إذا أريد لتلك الأهداف أن تتحقق، فإن الالتزامات التي تعهد بها الشركاء إزاء أقل البلدان نموا يجب الوفاء بها. ومما لاشك فيه أن عدم وفاء شركائنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف بالتزاماتهم ستقوض الجهود التي تبذلها دولنا في السياق الاقتصادي الحالي الصعب وستبدد الأمل الكبير في رفع عدد كبير من بلداننا إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة عن البنود ١٣١، ١٣٢، ١٣٥ و ١٤٢ من جدول الأعمال.

إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستقتصر البيانات إذا على تعليلات التصويت. ومواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الخامسة تم توضيحها في اللجنة وتنعكس في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أُذكِّر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن ”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة“.

هل لي أن أذكِّر الوفود أيضا بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، فإن تعليلات التصويت تقتصر مدته على عشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ القرارات بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة، ما لم نُخطر بخلاف ذلك مسبقاً.

البند ١٣١ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/610)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ١٩/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/611)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢٠/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

البندان ١٣٢ و ١٤٢ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/612)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦من تقريرها. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية“. لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢١/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٣٢ و ١٤٢ من جدول الأعمال.

البندان ١٢١ و ١٢٢ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان في سياق هذه المناقشة المشتركة بشأن البندين ١٢١ و ١٢٢ من جدول الأعمال.

سيذكر العديد من الممثلين بياني الذي أدليت به في ١٤ حزيران/يونيه (انظر A/67/PV.87)، عندما لاحظت ضرورة أن تتغير أي منظمة أو تتكيف، وإلا فإنها ستفقد أهميتها. إن بند جدول الأعمال قيد النظر اليوم، ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“، يتيح لنا فرصة لدراسة عمل هذه الهيئة والبحث عن السبل التي يمكننا بها أن نعززها بها على نحو جماعي من أجل جعلها هامة تماما لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وهي فرصة ينبغي ألا تُهدر.

بادىء ذي بدء، أود أن أثني بارتياح على ما أنجز من عمل حتى الآن، كما تجسد مؤخرا في القرار ٢٩٧/٦٧ المؤرخ آب/أغسطس ٢٠١٣ والتقرير ذي الصلة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة السابعة والستين، الوارد في الوثيقة A/67/936. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بسفير مصر معتز خليل، على خدمته المتفانية خلال الدورة السابقة.

وكما أبلغت بذلك في رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فقد عينت السفيرين روزيتشكا وسينهاسيني رئيسين مشاركين لمشاورات هذه الدورة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وإذ يشرعان في عملهما بعد اختتام نظرنا فيه هنا اليوم، فإنني أشجع كل ممثل على التحلي بالانفتاح والشفافية، والأهم من ذلك، بالفعالية، مُلتمِساً من الوفود أن تدعمهما بغية كفالة نتيجة طموحة.

وينيط القرار ٢٩٧/٦٧ بأعضاء الفريق العامل عددا من الولايات المحددة، التي تمتد من دور الجمعية العامة وسلطتها وأساليب عملها، إلى انتقاء وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. وعلى الرغم مما بدأنا نراه فعلا من تغييرات هامة، فإن عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتنشيط أعمالها، ما زال مسألة تثير قلق الدول الأعضاء، التي تضطلع بدور ومسؤولية هامين في ذلك الصدد.

وإنني واثق كل الثقة في التزام المُيَسرَين بالتأكد من أن يتم تناول المناقشة في الفريق العامل المخصص بروح التفكير العميق والتحقيق، واضعين في اعتبارهما أن أهمية الجمعية العامة تقوم عليها.

كما يكلف القرارُ ٢٩٧/٦٧ رئاسةَ الجمعية العامة بمسؤوليات محددة. وأؤكد للدول الأعضاء على أنني أدرك هذه المسؤوليات، وإنني أعتزم التقيد التام بها نصا وروحا. قد يكون الأعضاء لاحظوا فعلا حماستي فيما يتعلق باستخدام وقتنا، والعلاقة مع المكتب، والاتصالات مع رؤساء الأجهزة الرئيسية الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر.

وما برحت مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة معروضة منذ زمن طويل أمام هذه الهيئة. وفي حين أن بعض الناس قد يقولون إن التقدم المحرز لم يكن بالسرعة الكافية، نحن هنا في هذه القاعة نعرف أن الجمعية العامة هي القلب النابض للأمم المتحدة – ما ترمز إليه والغرض الذي أنشئت من أجله. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يحدوني الأمل في أن يسمح لي الأعضاء بلحظة لأشيد ببعض مزاياها.

لعل مكانة هذه الهيئة الدولية تبرز أفضل ما تبرز فيما بين منتديات السياسات العامة من خلال المناقشة العامة السنوية ومشاركة الدول الأعضاء رفيعة المستوى. فهذا العام، استمعنا إلى بيانات أدلى بها أكثر من ١١٠ رؤساء دول وحكومات. ولا يوجد أي هيئة أخرى على هذا الكوكب تجذب نفس المستوى من التمثيل أو تستفيد من نفس الشرعية.

كما يمكننا النظر في الإنجازات الملموسة التي شهدناها بالفعل خلال الدورة الحالية. وسوف أذكر اعتماد الجمعية العامة القرار المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(القرار ٦٨/١)؛ افتتاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ الاجتماع الرفيع المستوى الأول المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)؛ والوثيقة الختامية التي تحدد لنا الطريق بشأن وضع خطة عالمية مشتركة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٦٨/٦)، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن منظور أوسع، تتناول الجمعية العامة المسائل التي تؤثر علينا جميعا. وتربطنا معا في سلك العالمية. وكثيرا ما تؤثر المسائل المعروضة علينا في الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، النامية والمتقدمة النمو، شمالا وجنوبا. ونطاق ما نغطيه شامل للغاية – من السلام والأمن، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية إلى القانون الدولي والجريمة المنظمة والإرهاب، من بين مسائل أخرى. وعندما تجتمع معا لنعتمد قرارا، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٥٥ /٢)، لا تتسم أعمال الجمعية العامة بكونها أخلاقية فحسب، ولكن أيضا بقدرتها على التأثير في مسار السياسات العالمية والوطنية. إنها تغير العالم بصورة مُجدية.

وأمامنا هذه الفرصة مرة أخرى لرسم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد أعلنت عقد ثلاث مناقشات مواضيعية رفيعة المستوى، وثلاثة أحداث رفيعة المستوى بشأن طائفة من المسائل ذات الأهمية العاجلة والمباشرة بالنسبة لتمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ الأعضاء أنني سوف أرسل الجدول الزمني لعام ٢٠١٤ المتعلق بهذه الأحداث والمناقشات، إلى الدول الأعضاء رسميا في الأيام القليلة المقبلة.

وإذ نمضي قدما، فلنضع في اعتبارنا أن هدفنا الحقيقي يتمثل في تغيير ليس الجمعية العامة فحسب، بل أيضا العالم الذي نعيش فيه. ومع ذلك، يجب أن نبدأ هنا اليوم بالعمل المعروض علينا، وبالوفاء بالتعهدات التي قطعناها بالفعل.

السيد جاكتا (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أعرب عن امتنان أعضاء حركة عدم الانحياز للسفير معتز أحمدين خليل، الممثل الدائم لمصر، على جهوده التي لا تكل وعلى عمله الممتاز في رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والستين. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد فرانتيشيك روزيتشكا، الممثل الدائم لسلوفاكيا، والسيد نوراشيت سينهاسيني، الممثل الدائم لتايلند، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص خلال الدورة الثامنة والستين، وأن أتمنى لهما كل النجاح في الاضطلاع بمهامهما.

ترحب الحركة باعتماد القرار ٢٩٧/٦٧ في آب/أغسطس، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه الفريق العامل المخصص لمناقشة المسائل المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والستين.

وتشدد الحركة على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عمليةٌ سياسية أكثر من كونها مسألة إجرائية، تهدف أساسا إلى تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الجهاز التمثيلي التداولي الرئيسي للأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وينبغي الاضطلاع بهذه العملية بطريقة شفافة وكفوءة وشاملة للجميع. ولهذا السبب، تؤكد الحركة مجددا على أهمية تنشيط أعمال الجمعية العامة بوصفه بندا يستحق النظر فيه على قدم المساواة مع عمليات الإصلاح الأخرى والمواضيع الهامة المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن تأكيد الحركة على ضرورة الاحترام الكامل لوظائف وسلطات كل جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، وضرورة المحافظة على التوازن بين تلك الأجهزة في إطار وظائف

وسلطات كل منها على أساس الميثاق. وفي هذا الصدد، يجب أن يحترم مجلس الأمن احتراما تاما جميع أحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقته بالجمعية والأجهزة الرئيسية الأخرى.

في هذا السياق، تكرر الحركة إعرابها عن القلق التي أثير خلال الدورات السابقة، حيال استمرار محاولة مجلس الأمن التعدي على سلطات الجمعية العامة وصلاحياتها. فالفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق لا تمنح في الواقع مجلس الأمن صلاحية تناول المسائل التي تندرج في إطار وظائف الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسلطاتهما. وفي السياق نفسه، تكرر الحركة تأكيد طلبها إلى مجلس الأمن أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا أكثر شرحا وشمولا وتحليلا، يتضمن تقييما لعمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي لم يقم فيها المجلس باتخاذ إجراء.

علاوة على ذلك، في القرارات السابقة – القرارات ١٢٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩ و ٢٨٦/٦٠ – دعت الجمعية العامة مجلسَ الأمن إلى أن يقدم تقارير خاصة وذات منحى موضوعي إلى الجمعية العامة بصورة دورية، وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، لكي تنظر في المسائل الراهنة ذات الاهتمام الدولي. منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨، لم تُقدم رسميا أي تقارير خاصة ذات منحى موضوعي إلى الجمعية العامة. ولا تغطي، إلى حد ما، المواضيع الخاصة سوى التقييمات الشهرية التي يقدمها رؤساء مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، فإن حركة بلدان عدم الانحياز على اقتناع بأن اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ستسهم إسهاما كبيرا في عملية التنشيط برمتها. وفي ذلك السياق، تؤيد الحركة على نحو خاص الاقتراحين اللذين تناقشهما اللجنة الخاصة: أولا، إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة بصورة مناسبة من حيث العلاقة الوظيفية فيما بين أجهزتها؛ وثانيا، ورقة العمل بشأن تعزيز دور المنظمة وزيادة فعاليتها.

إننا نجدد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك بشأن القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، فضلا عن طابعها الحكومي الدولي الجامع والديمقراطي، الذي أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهداف المنظمة. كما تؤكد المجموعة مجددا على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، في حد ذاتها، وتوجه الانتباه إلى ضرورة التشاور مع الدول الأعضاء على المبادرات والأنشطة التي يتم القيام بها في إطار المنظمة، وإلى حق جميع الدول الأعضاء في التعبير عن مواقفها أمام الجمعية العامة في أي وقت ترغب أن تفعل فيه ذلك.

وباعتبار الجمعية العامة الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات بالمنظمة، فإنها لديها السلطة وتضطلع بالدور الضروري لوضع إطار العمل وإرساء المبادئ وتحديد الأهداف لعموم منظومة الأمم المتحدة، بأجهزتها ووكالاتها وبرامجها المتعددة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تحافظ على موقفها باعتبارها الهيئة الرئيسية فيما يتعلق باستعراض عمل جميع هيئاتها وأجهزتها الفرعية.

وينبغي أن تحافظ الجمعية العامة على دورها وولايتها في تحديد أولويات الأمم المتحدة في النظر في كل المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة والإصلاحات، بما في ذلك سلطتها المطلقة في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية وفي تعيين كبار الموظفين في الأمانة العامة، وفقاً للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، يجب احترام صلاحيات الجمعية بوصفها الجهاز الإشرافي الرئيسي للمنظمة، بما في ذلك الإشراف على إدارة عمليات حفظ السلام ومشترياتها.

إن حركة عدم الانحياز، إذ تعرب عن استعدادها لمواصلة دعم كل الجهود الجارية لتعزيز الدور المركزي للجمعية العامة

وسلطتها، تود أن توضح أنها ستعارض أي مسعى يهدف إلى تقويض إنجازات الجمعية العامة أو التقليل من شأنها، أو الحط من دورها الحالي ووظائفها، أو إثارة الشكوك في أهميتها ومصداقيتها.

ومن الواضح أنه، بينما لم تتغير صلاحيات رئاسة الجمعية العامة، فإن دورها وأنشطتها قد تطورت بمرور الأعوام من حيث التكيف مع ازدياد أنشطة الجمعية ومؤتمراتها ومبادراتها، والاضطلاع بمهام رسمية وبروتوكولية، وتمثيل الجمعية في جميع أرجاء العالم، وزيادة التعريف بعمل الجمعية العامة وجعله أكثر بروزاً.

وبالتالي، فإن أنشطة مكتب رئيس الجمعية العامة قد ازدادت ازديادا كبيرا على مدى الأعوام، وبذلك صار جدول أعمال الجمعية، ومن ثم، جدول أعمال رئيسها، يتضمنان عددا هائلا من المسائل. وازدياد أنشطة الجمعية العامة، بما في ذلك قيامها كل سنة باعتماد نحو ٣٠٠ قرار ومقرر وإنشاء الأفرقة العاملة وتعيين الميسرين لعقد الاجتماعات والمشاورات طيلة السنة، أدى إلى ضرورة حضور الرئيس ومشاركته الفعالة أثناء الدورة بكاملها. وعلاوة على ذلك، فإن عبء عمل الجمعية العامة لم يعد يقتصر على دورتها الرئيسية، بل أصبح يشمل كامل الفترة من افتتاح الدورة في أيلول/سبتمبر إلى اختتامها. وبطبيعة الحال، ينبغي لتلك الأنشطة المتزايدة والكبيرة أن تُقَابَل بما يلزم من موارد بشرية ومالية.

وتشدد الحركة على ضرورة كفالة فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك تعزيز ذاكرته المؤسسية. وإذ ننوه مع شعور بالتقدير بما تم إحرازه من تقدم في ذلك المجال، فإننا نرى ضرورة تكريس جهد خاص لتنفيذ القرارات القائمة بهذا الشأن وتحديد، خلال المناقشات القادمة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، سبل ووسائل السعي إلى بلوغ ذلك الهدف تدريجيا وبإصرار.

ومن بين صلاحيات وولايات الجمعية العامة مسألة اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة. وهذه قضية تعتبرها حركة عدم الانحياز قضية بالغة الأهمية. وفي ذلك السياق، فإن اختيار الأمين العام يجب أن يجسد مزيدا من الشفافية والشمول فيما يتعلق بجميع الدول الأعضاء. ونُذكِّر بعدم إجراء أي مشاورات حتى الآن بشأن تعيين أمين عام جديد، على النحو المنصوص عليه في القائمة المستكملة الواردة في تقرير الفريق العامل المخصص (انظر A/67/936).

وهكذا، فإن الحركة تشدد على ضرورة مشاركة الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمناء العامين القادمين بغية زيادة الفعالية والنجاعة والكفاءة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القرارات ٥١/٢٤١، ٦٠/٢٨٦، ٦٤/٣٠١، ٦٦/٢٩٤، و ٦٧/٢٩٧. وفي ذلك الصدد، تشدد الحركة على ما للتنفيذ الكامل للقرارات المذكورة آنفا من أهمية في العملية الوشيكة لاختيار وتعيين الأمين العام.

وتُذكِّر الحركة بالقرار المتخذ في الفقرة ٣ من القرار ٦٧/٢٩٧، الذي يطلب إلى الفريق العامل المخصص أن يواصل استعراضه لقائمة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها، وأن يواصل بناء على ذلك تحديث القائمة التي سترفق بتقريره إلى الجمعية. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم آخر ما استجد من معلومات عما يرد في قرارات الجمعية المتعلقة بتنشيط أعمالها من أحكام مطلوب من الأمانة العامة أن تنفذها ولم تنفذ بعد، مع بيان المعوقات التي تحول دون التنفيذ وأسباب ذلك. وتؤمن الحركة إيمانا راسخا، على النحو الوارد في الفقرة ٥ من القرار ٦٧/٢٩٧، بأن

”عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة، لا سيما القرارات المتعلقة بتنشيط أعمالها، يمكن أن يقلص دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها“، وأن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذها.

والواقع أن الإرادة السياسية هي مفتاح كفالة التنفيذ الفعال للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، فإن الحركة ترحب بقرار إصدار القائمة المستكملة لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها، في دورتها الثامنة والستين، التي سترفق بتقرير الفريق العامل المخصص. وستتيح تلك القائمة المستكملة للدول الأعضاء الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرارات منذ الدورة الثالثة والستين.

وفي الختام، تؤكد الحركة مجددا أن تنشيط الجمعية العامة، في بيئة تزداد فيها قدرتها على الاستجابة وأداء دورها وممارسة سلطتها، سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز منظومة الأمم المتحدة قاطبة، ويحسن الحوكمة الدولية ويعزز تعددية الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدا عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما ألبانيا والبوسنة والهرسك، والنرويج، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا.

أود أن أتوجه بالشكر الحار للرئيس السابق للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، الممثل الدائم لمصر، لما قام به من عمل ممتاز. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تعيين الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند للعمل بصفتهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص. ونتمنى لهما النجاح ونعرب عن تأييدنا الكامل لجهودهما.

يتمسك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة بفعالية تعددية الأطراف على أن تكون الأمم المتحدة محورا لها. ولا يزال تعزيز فعالية الأمم المتحدة على أساس من التمويل المستدام وفي توافق مع القدرة الحقيقية على السداد وزيادة الكفاءة في الأداء – وهو مجال يمكن فيه القيام بالمزيد من العمل – من بين أولوياتنا القصوى. وسنواصل في ذلك السياق التزامنا بتنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها ودعم الجهود المبذولة في ذلك الصدد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. ويحدونا الأمل حقا في أن تكون الجمعية العامة، نظرا إلى كونها الجهاز الحكومي الدولي الوحيد الذي يتمتع بعضوية عالمية، فضلا عن سعة نطاق ولايتها ومسؤولياتها البعيدة الأثر، قادرة على مواجهة التحدي المتمثل في التوفيق بين الشرعية والكفاءة في سياق التحديات العالمية الجديدة.

ونرى أن تنشيط عمل الجمعية العامة لن يكون ممكنا إلا إذا اتخذت الجمعية الإجراءات اللازمة إزاء المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمجتمع الدولي كافة، فضلا عن تحقيق النتائج. وإذ تفعل ذلك فإنها سترتقي إلى مستوى دورها باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي.

يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باتخاذ القرار ٢٩٧/٦٧ الذي تشمل أحكامه الهامة الدعوة إلى إشراك المجتمع المدني بوصفه شريكا تفاعليا للجمعية العامة عند الاقتضاء، علاوة على استكشاف إمكانية انتخاب الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تشرين الأول/أكتوبر من كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على أهمية تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنشيط عملها. ونلاحظ أثر ذلك على سلطة وفعالية وكفاءة الجمعية العامة.

ومن الواضح أن تنشيط عمل الجمعية العامة مرتبط بعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونرحب بآلية تناوب رؤساء

اللجان الرئيسية خلال السنوات الخمس المقبلة، ونشيد بالجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة تحقيقا لتلك الغاية. ونأمل في إجراء مزيد من المناقشات في الفريق العامل المخصص كي يصبح ممكنا تناول الآلية وغيرها من المسائل على نحو متعمق.

لقد أدت عملية تنشيط الجمعية العامة إلى تطورات إيجابية بالفعل، بما في ذلك استحداث المناقشات المواضيعية التي تيسر إجراء مناقشات أكثر تعمقا بشأن المسائل الراهنة البالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. ويعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن تقدير خاص للطابع التفاعلي للمناقشات المواضيعية التي تيسر مشاركة الجمعية العامة على نحو أوثق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وغيرها من الجماعات خارج منظومة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى استمرار تلك الممارسة، وندعو رئيس الجمعية العامة إلى التشاور مع الدول الأعضاء في إمكانية إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة – حسب الاقتضاء – وبروح من الشراكة، بغية تحقيق أهداف تركز على تحقيق النتائج من تلك المناقشات. وندرك أيضا أهمية التفاعل بين الجمعية العامة والمحافل والمنظمات الدولية والإقليمية التي تتناول مسائل عالمية تحظى باهتمام المجتمع الدولي، فضلا عن المنافع التي يمكن تحقيقها من ذلك التفاعل.

ونعرب عن تقديرنا لمواصلة الأمين العام ممارسة عقد إحاطات إعلامية دورية غير رسمية بشأن أولوياته ورحلاته وأحدث أنشطته، بما في ذلك مشاركته في الاجتماعات الدولية، والأحداث التي تنظم خارج الأمم المتحدة، ونشجعه على مواصلة تلك الممارسة.

وفيما يخص العلاقة بين الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن تحسين الشفافية والتعاون ما يزالان يشكلان هدفين هامين. وينبغي أن تستفيد الجمعية العامة من من المعلومات عن الاجتماعات بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن رؤساء الهيئات الفرعية. وتظل الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها رئيس الجمعية العامة عن أحدث أنشطته، بما فيها رحلاته الرسمية، ممارسة تحظى بالتقدير ومصدرا قيّما للمعلومات.

ونرحب أيضا بالقرار ١/٨٦ المتخذ في ٢٠ أيلول/سبتمبر والذي يتناول العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشدد على وجه الخصوص على دعوته الهيئتين إلى كفالة ترشيد جداول أعمالهما بغية إزالة الازدواجية والتداخل بينهما، فضلا عن تعزيز التكامل في التفاوض بشأن المسائل المماثلة وذات الصلة.

ونود فيما يتعلق بمسألة أساليب العمل، أن نشدد على ضرورة المزيد من ترشيد وتبسيط جدول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. ونسلّم في ذلك أيضا بأهمية التعاون وحسن النية من جانب الدول الأعضاء، آخذة في الاعتبار بذلك الهدف. ونرى أنه سيكون من المناسب أن نواصل استكشاف النظر في بعض البنود كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، فضلا عن مجموعاتها أو رفعها. وفي ذلك الصدد تكتسي رئاسات ومكاتب اللجان الرئيسية أهمية خاصة. ونتطلع إلى تقديم إحاطات إعلامية بشأن أساليب العمل إلى الفريق العامل المخصص من قبل رؤساء اللجان الرئيسية. وعلى الرغم من أن لكل واحدة من اللجان الرئيسية سلطة على نظامها الداخلي، فإننا نرى أن من شأن تبسيط وتوحيد بعض القواعد أن يؤدي إلى زيادة فعالية عمل اللجان.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية الاستفادة الكاملة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأمانة العامة. وقد أسفر استخدام تلك الخدمات على نطاق واسع من قبل اللجان الرئيسية والدول الأعضاء، بما في ذلك بوابة ”الخدمات الموفرة

للورق“ PaperSmart عن أثر إيجابي على عمل الجمعية العامة خلال دورتها الرئيسية. وساعدت تلك الخدمات أيضا على توفير قدر كبير من الموارد والطاقة والورق. ويجب أن نواصل العمل في ذلك الاتجاه.

ونتطلع إلى اضطلاع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة – بما في ذلك بصفته رئيسا للمكتب – ورؤساء اللجان الرئيسية بأدوار نشطة بالتشاور مع الدول الأعضاء بهدف تحسين التنسيق في تحديد الجداول الزمنية للاجتماعات الرفيعة المستوى بهدف زيادة تحسين عددها وتوزيعها على مدار السنة، مع مراعاة ضرورة عدم المساس بالمناقشة العامة. ونرى أن بوسع مكتب الجمعية العامة أن يؤدي دورا مفيدا في تلك العملية.

أخيرا، أود أن أشدد على الدور الهام الذي يؤديه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط عمل الجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصلان المشاركة بطريقة بناءة في مداولات الفريق العامل المخصص. ونتطلع إلى استلام خطة عمله في القريب العاجل.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

بداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على تعهدكم في ١٤ حزيران/يونيه – في خطاب قبولكم المنصب – (انظر A/67/PV.87) بالنهوض بعمليات إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة خلال الدورة الثامنة والستين، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور وسلطة وكفاءة الجمعية العامة. ونحن على ثقة من أنكم ستولون عملية تنشيط الجمعية العامة القدر نفسه من الاهتمام – إن لم يكن أكثر – الذي تولونه بالفعل لعمليات إصلاح أخرى جارية، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة للدورة الحالية اللذين جرى تعيينهما للتو، صديقاي السفير نوراشيت سينهاسيني، ممثل تايلند، والسفير فرانتيشيك روزيتشكا، ممثل سلوفاكيا.

سيقدم الوفد المصري لهم كل الدعم اللازم للمساعدة في دفع عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة صوب تحقيق نتائج ملموسة.

يكمن تنشيط أعمال الجمعية العامة في صلب الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. فالجمعية العامة هي الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية المعنية بتقرير السياسات لهذه المنظمة، وستظل كذلك. إن تنشيط أعمال الجمعية العامة مدرج في جدول أعمالها منذ أكثر من عقدين الآن. وقد اعتمدت الدول الأعضاء بتوافق الآراء العديد من القرارات التي تتضمن أحكاما محددة بشأن هذا الموضوع. واستفاد آخرها وهو القرار ٢٩٧/٦٧، الذي اتخذ في آب/أغسطس، من التقدم المتواضع الذي أحرز حتى الآن في إطار المجموعات الأربع لعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به من أجل ضمان أن تضطلع الجمعية العامة بالدور الرائد الذي تستحقه في إدارة الشؤون العالمية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإن وجدت الإرادة السياسية لتنشيط أعمالها، ينبغي لنا أن نبدأ بتحديد المجالات التي حققنا فيها بالفعل تقدما ملموسا وتلك التي تتطلب المزيد من الاهتمام. ولا تزال المجموعة المعنية بأساليب العمل هي المجال الذي شهد أكبر قدر من التحسين منذ بدأت عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومن ناحية أخرى، لم يحرز أي تقدم يذكر فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها. ولا تزال المجموعة المعنية باختيار وتعيين الأمين العام في حالة من الجمود. ولا تزال

ميزانية مكتبكم المتواضعة، سيدي الرئيس، تشكل عقبة خطيرة أمام تعزيز ذلك المكتب وذاكرته المؤسسية.

وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه سلطة الجمعية العامة في استمرار تعدي مجلس الأمن على دورها ومهامها. يميل مجلس الأمن إلى أن يحيد عن ولايته بتناول مسائل هامة حتى عندما لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. نحن بحاجة إلى تطوير علاقة تكاملية تعاضدية بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، عن طريق إيلاء الاحترام الواجب لولاية كل منها.

إن عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة يتصدر قائمة التحديات التي تواجه تنشيط أعمال الجمعية العامة. إنه يؤثر سلبا على مصداقية الجمعية ويؤثر على دورها وسلطتها. لن تكون الجمعية قادرة على التصدي للتحديات الناشئة والأحداث التي تحظى بالاهتمام المشترك للمجتمع الدولي بدون السلطة اللازمة لتنفيذ قراراتها. ولو نفذت قراراتها بفعالية، لرأينا حل قضية فلسطين منذ عقود. لرأيناها ترفع من جدول الأعمال. غير أن اعتماد هذه القرارات في كل دورة يثبت أن الجمعية العامة تثابر في إعلاء مبادئ العدل والمساواة. وإذ فعلت ذلك، يلزمها الآن السلطة لتنفيذ قراراتها دون انتقائية أو تسييس.

تتمثل الخطوة الأولى في النهوض بعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة في تحويل المقررات والقرارات ذات الصلة إلى أفعال. وينبغي أن يستفيد الفريق العامل المخصص من البيان المستكمل لقرارات الجمعية بشأن تنشيط أعمالها كأداة لمتابعة التنفيذ، وينبغي تحديث البيان في كل دورة من أجل تحديد التقدم المحرز في هذا الصدد.

خلال الدورات الماضية، كررت العديد من الدول ومجموعات الدول الطلبات الداعية إلى جدول أعمال أكثر بساطة للجمعية العامة عن طريق تجميع بنوده وتناولها مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. لم يتم التوصل إلى شيء محدد في هذا المجال. تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية أن تتحلى بالابتكار والعملية على حد سواء. وينبغي للوفود أن تعطي القدوة، عن طريق تقديم البنود التي ترعاها إلى الفريق العامل المخصص أو المكتب لتبسيط الإجراءات. لقد قدمت مصر اقتراحا عمليا، يتعلق بتبسيط جدول أعمال اللجنة الثانية، لدمج البنود ذات الصلة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة، من أجل تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة وتناولها على قدم المساواة مع الجوانب البيئية.

تتوقف فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة على زيادة موارده البشرية والمالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ليس من المنطقي أن مخصصات ميزانيته لم تطرأ عليها أية زيادة منذ عام ١٩٩٨. ونحن نتطلع إلى نتيجة إيجابية بشأن هذه المسألة في المداولات ذات الصلة في اللجنة الخامسة بشأن الميزانية العادية لفترة السنتين المقبلة ٢٠١٤ -٢٠١٥.

وقضية اختيار وتعيين الأمين العام قضية أخرى تضاف إلى القضايا التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لعموم أعضاء الأمم المتحدة. ووفقا للقرارات السابقة، فإن الجمعية العامة مكلفة بالاشتراك في عملية اختيار الأمين العام في مرحلة مبكرة، مع إيلاء الاعتبار إلى الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعم وفد مصر الكامل لكم، السيد الرئيس، وإلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، وذلك بهدف تعزيز دور الجمعية العامة في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار للجميع.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ويود أن يدلي ببعض الملاحظات الإضافية بشأن هذا الموضوع.

أود أولا أن أشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة على إعداد التقرير في هذا الشأن (A/67/936) وعلى جهودهما الرامية إلى النهوض بعملية تنشيط الجمعية العامة.

تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر أساسي في تحقيق الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة. في الوقت الراهن، من المستحيل التصدي لعملية الإصلاح بشكل عام إن لم نجعلها أولوية لكفالة منظمة أكثر ديمقراطية وفعالية، يكون محورها جمعية عامة قادرة تماما على ممارسة السلطات الممنوحة لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. قالت كوبا في مناسبات عديدة أن الهدف النهائي لعملية التنشيط ينبغي أن يتمثل في استعادة وتوطيد الدور المركزي الذي تضطلع به الجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي لتقرير السياسات في الأمم المتحدة، على نحو ما يسلم به بوضوح الميثاق وإعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والقرارات والبيانات المتعددة المتفق عليها في الأمم المتحدة.

وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن ترمي أهداف عملية التنشيط إلى مساعدة الجمعية العامة على تعزيز استقلالها وسلطتها بوصفها منتدى للمناقشة الواسعة، حيث حرية دولها الأعضاء لمناقشة المواضيع التي تهمها غير مقيدة أو محدودة. ومن أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة ومصداقيتها لدى الرأي العام العالمي، يجب أن نضمن أن منظمتنا تستجيب حقا للمصالح الجماعية لدولها الأعضاء. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنشيط الدور الرائد الذي تضطلع به الجمعية العامة، الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة الذي لا يوجد فيه مكان للهيمنة، وحيث يتمتع الجميع بحق إبداء الرأي والتصويت، وحيث لا وجود لحق النقض الذي عفا عليه الزمن.

يحق للجمعية العامة، بحكم الواقع وبحكم القانون، دراسة المواضيع الحاسمة الأهمية والملحة للواقع الدولي من أجل اتخاذ قرارات ملموسة وعملية المنحى. ونرى أن المشكلة الأساسية التي تواجه المنظمة اليوم تكمن بالضبط في عدم تنفيذ القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة، التي تشكل مجموعة هامة من المعايير التي لا تزال خاملة إلى حد كبير لأن تطبيقها يتوقف على الإرادة السياسية للدول التي لديها السلطة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية لتطبيقها.

ويصدق هذا أيضا على العديد من القرارات عن الموضوع ذاته المتمثل في تنشيط الجمعية، وهي القرارات التي كان تنفيذها، لسوء الطالع، محدودا للغاية.

وتشدد كوبا على ضرورة أن نحقق توازنا مناسبا فيما بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وفقا للميثاق، وننهي فورا الاتجاه المتزايد والخطير المتمثل في نقل المواد من جدول أعمال الجمعية إلى مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يمتثل امتثالا صارما لأحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، وينبغي ألا يدرج في مناقشاته أو جدول أعماله المسائل التي تقع بشكل واضح ضمن وظائف وصلاحيات هيئات أخرى.

إن تنشيط الجمعية العامة لا يمكن أن يكون عملية بيروقراطية. وكما قال الأب ميغيل ديسكوتو، ممثل جمهورية نيكاراغوا الشقيقة، بكل حكمة في خطاب وداعه بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين (انظر A/63/PV.105)، إن تنشيط هذا الجهاز ليس مسألة تقنية ولكن سياسية.

ونأمل أن تسفر عملية التنشيط عن تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة، حتى يتسنى للأولى الوفاء بقدر أكبر من الفعالية بولاياتها التي تحددها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، وفي إطار عمل الفريق العامل المخصص، فإن تنفيذ القرارات المتعلقة بهذا الموضوع ينبغي أن يُرصَدَ على نحو وثيق،

وقائمة القرارات المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة ينبغي أن تظل مُستَكمَلةً.

لدينا فعلا ترسانة كبيرة من القوانين بشأن التنشيط الضروري لهذا الجهاز الرئيسي. والأولوية هي تنفيذ القرارات العديدة المُتّخَذة فعلا والسعي بحزم إلى التنفيذ العملي لعملية الإصلاح. ومن المُلِحّ أن نمضي قدما باتخاذ خطوات ملموسة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ولا يمكن أن تكون لدينا منظمة تستجيب بفعالية للنظام المعاصر للعلاقات الدولية بدون إصلاح مجلس الأمن وتحويل الجمعية العامة إلى قلب المناقشة والعمل المتعدد الأطراف.

ويود وفد كوبا أن يختتم كلمته بالإعراب مجددا عن استعداده لمواصلة التعاون على تحقيق الهدف الهام والضروري المتمثل في تنشيط الجمعية العامة.

السيد إليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نرحب بعقد اجتماع الجمعية العامة اليوم بشأن تنشيط أعمالها. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، متمنياً لهما كل التوفيق في ذلك المسعى. وفي الوقت ذاته، أود أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم لمصر على قيادته الفعالة خلال الدورة السابعة والستين.

وتؤيد روسيا المبادرات الواقعية الرامية إلى تحسين فعالية أنشطة الجمعية العامة، شريطة إيلاء أهمية قصوى لتحسين أساليب عمل الجمعية وتبسيط جدول أعمالها، المُثقَل أكثر مما ينبغي. ونؤيد ضرورة النظر في بعض البنود من جدول الأعمال على أساس مرة أو ثلاث مرات في السنة، وحذف البنود التي فقدت أهميتها. ونكرر اقتراحنا المتعلق بالتخفيف من عبء العمل خلال الأسبوع الرفيع المستوى للمناقشة العامة، لأن رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية يكون لديهم فعلا برنامج عمل زاخر بالاتصالات الثنائية أثناء مُقامهم في نيويورك. وينبغي خفض عدد الأحداث الرفيعة المستوى خلال تلك الفترة، وتوزيع الباقي بشكل متكافئ طيلة الدورة برمتها.

كما نعتقد أن أي مبادرة مبتكرة للإصلاح ينبغي أن تستند إلى الامتثال الصارم للصلاحيات المخولة للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وعلى نحو خاص، إننا ندعو إلى الإبقاء على الممارسة الحالية استنادا إلى المادة ٩٧ من الميثاق المتعلقة بدور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، حيث تُعَيِّنُ الجمعية الأمين العام بناء على توصية من مجلس الأمن.

وخلال الدورة الحالية، سيتعين علينا تحديد إجراءات انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية للجمعية العامة في المستقبل، بالنظر إلى أن النظام الحالي سينتهي العمل به هذا العام. ونحن على استعداد للنظر في الاقتراحات المطروحة على طاولة المفاوضات.

ويجب علينا أن ندرس بصورة متأنية اقتراحات تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. وفي الوقت ذاته، نلاحظ أن هذه المسألة، على غرار أي مسألة قد تترتب عنها آثار مالية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، ينبغي النظر فيها في امتثال تام للاجراءات التقليدية، لا سيما في اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): حاليا، لا تزال الحالة الدولية تشهد تغييرات عميقة ومعقدة بغية الاستجابة بفعالية للتهديدات والتحديات العالمية المتعددة. والمجتمع الدولي يتوقع على نحو عام من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في صون السلم العالمي، وتعزيز التعاون، والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة. والجمعية العامة من بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية لتقرير السياسات والتداول، وهي جهاز من أهم الأجهزة المنشأة بموجب أحكام الميثاق في منظومة الأمم

المتحدة. ويأمل الأعضاء كافة، لا سيما البلدان النامية، زيادة تعزيز سلطة الجمعية وفعاليتها. وبذلك، ستلبي الجمعية توقعات المجتمع الدولي وستفي على نحو أفضل بواجباتها التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد الصين مواصلة تعزيز مداولات الجمعية العامة لتقرير السياسات على ضوء الحالة الدولية المتغيرة، واستجابة للتحديات التي ما زالت الأمم المتحدة تواجهها في مختلف الميادين. وينبغي للجمعية أن تولي الأولوية للمسائل الرئيسية التي تثير قلق الأعضاء على الصعيد العالمي، لا سيما المسائل المتصلة بالمصالح الأساسية للبلدان النامية.

وفي الوقت الراهن، يوجد التعاون الدولي من أجل التنمية في مرحلة انتقالية حاسمة. وينبغي للجمعية العامة أن تركز اهتمامها على كيفية تعزيز دعمها للمسائل الإنمائية والاضطلاع بدور أكبر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز التنمية المستدامة.

وينبغي للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تعزز تعاونها وتقسيم العمل لديها، وتحقيق كامل الاستفادة من مزايا كل منها، وتعزيز تبادل المعلومات والتفاعل فيما بينها. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وفقا لتقسيم العمل المحدد في الميثاق، ينبغي للجمعية العامة أن تعزز تنسيقها وتعاونها مع مجلس الأمن.

وتؤيد الصين الجمعية العامة في جهودها لتحسين أساليب عملها، وتبسيط عملية اتخاذ القرارات لديها وتحسين فعاليتها بغية بناء ثقافة واقعية وعملية. وترتهن سلطة الجمعية وفعاليتها، إلى حد كبير، بتنفيذ نتائج قراراتها. وينبغي للأعضاء احترام قدسية جميع قرارات الجمعية العامة والحفاظ على سلطة الجمعية وفعاليتها. وأداء مكتب رئيس الجمعية العامة لوظائفه بصورة فعالة ضمانة هامة لسير أعمال الجمعية بصورة سلسة.

وتدعم الصين فكرة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة من حيث الموارد المالية والبشرية، باعتبار ذلك وسيلة للإسهام في حل الصعوبات العملية التي تواجه بشكل خاص البلدان النامية التي تتولّى الرئاسة.

وقد ساهمت الصين في السنوات الأخيرة في الصندوق الاستئماني دعما لتسيير أعمال مكتب رئيس الجمعية العامة. ونأمل أيضا أن تتّخذ المزيد من تدابير فعالة لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة في أداء مهامه. إنّ الأعضاء عموما يعقدون أملا كبيرا على تنشيط الجمعية العامة. والصين تدعم بثبات رئيس الجمعية العامة في جهوده لتنشيط الجمعية وتيسير دور بارز لها في الحل السلمي للتراعات الدولية وتعزيز التنمية المشترَكة على الصعيد العالمي.

وتهنّئ الصين الممثلَين الدائمَين لسلوفاكيا وتايلند على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصَّص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونأمل أن يتسنى المضيّ قدُما بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بروح من المشاورات الديمقراطية في إطار الفريق العامل المخصص، عبْر نهج متدرّج ووفقا لمبدأ المسائل السهلة أولا.

والصين مستعدة للعمل مع بقية أعضاء الأمم المتحدة في المساعي المشترَكة لتيسير التقدم بشأن البند الهام من جدول الأعمال المتمثِّل في تنشيط الجمعية العامة.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة. ويسرّني أن أسجِّل تقديرنا للعمل الجيد الذي قام به رئيس الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في السنة الماضية، السفير معتز أحمدين خليل، الممثل الدائم لمصر. وأرحب أيضا بتعيين

الممثلَين الدائمَين لسلوفاكيا وتايلند رئيسين مشاركَين للفريق العامل المخصص لهذه الدورة.

وأودّ أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنّ تأثير التحوُّلات السياسية التي تجتاح أجزاء من العالم، والضعف المتواصل في الاقتصاد العالمي كشفا ضعف العولمة. والتحديات عبْر الوطنية المتزايدة التعقيد والإلحاح في زماننا، وهي مسائل السلام، الأمن، التنمية، حقوق الإنسان والبيئة والصحة، من جملة مسائل أخرى، تستدعي أيضا هياكل أكثر فعالية لإداراة شاملة وجمعية عامة منشَّطة.

وفي خطاب قبولكم في حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر A/67/PV.87)، صنَّفتم بحقٍّ تنشيط البرنامج الإصلاحي للجمعية العامة أنه أساسي. وفي خطاب تنصيبكم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين (انظر A/68/PV.1)، أكَّدتم عزمكم على تخصيص وقت طويل وموارد كثيرة لمسائل إصلاح وتنشيط الهيئين الرئيسيتين التابعتين للأمم المتحدة، وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويمكنكم التعويل على دعم الهند في هذه المساعي.

لقد أقرَّت الجمعية منذ زمن طويل بضرورة تنشيط الجمعية العامة. ولكن بعد أكثر من عقدين من المناقشات، لم تُنفَّذ سوى تغييرات قليلة، حتى في أساليب عملها، ولم تتحقق سوى نتائج ضعيفة على صعيد التغييرات الموضوعية لمعايير الجمعية وهياكلها. وبدون الحكم المسبَق على إجراءات الفريق العامل المخصص، المرتقَب أن يبدأ عمله قريبا، أود أن أسجِّل الآراء المدروسة للوفد الهندي بشأن بعض الجوانب الهامة لتنشيط الجمعية العامة.

لقد تمسَّكنا دائما بفكرة أنه لا يمكن تنشيط الجمعية العامة إلاّ حين يُحترَم موقعها بصفتها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، نصا وروحا على السواء. وينبغي للجمعية أن تتولى الريادة في إعداد البرنامج العالمي واستعادة محورية الأمم المتحدة في صياغة النُهُج متعددة الأطراف لحل المسائل عبْر الوطنية. وعلى وجه التحديد، يجب أن يستعيد التنشيط أفضلية الأمم المتحدة في مسائل التنمية. ويتعيّن علينا تغيير المنظمة من منتدى للخطابة إلى مكان تُعالَج فيه سريعا جميع المسائل عبْر الوطنية التي تؤثر علينا جميعا، وحيث تُوصَف الحلول الشاملة حقا.

ومن الأساسي قبل كل شيء أن نُرسي علاقة احترام متبادل بين ولايتي كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا لروح الميثاق. فينبغي للمجلس ألاّ يتعدّى على ولاية الجمعية عبْر تفسيرات مبالغ فيها والتساهل لما يشكِّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ثانيا، نعتقد أنه يتعين أن يكون للجمعية دور أكبر في عملية اختيار الأمين العام. فالتقييد المتواصل لدور الجمعية ومسؤولياتها في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه بحاجة إلى تغيير لصالح منظومة الأمم المتحدة عموما وامتيازات الجمعية خصوصا.

ثالثا، إنّ الجمعية والكيانات الأخرى التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة يجب أن تُجسِّد أفضل الممارسات في عملها اليومي. وعليها أن تتعلم الكثير من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا الحاجة إلى مناقشة التدابير الموضوعية التي من شأنها تدعيم دور الجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل للمجتمع الدولي.

ويمكنكم، سيدي، أن تعوِّلوا على دعم الهند البنّاء لهذه الجهود ومشاركتها فيها.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة تحظى باهتمام خاص لدينا. وأود أيضا الإعراب عن تقدير ماليزيا للممثل الدائم لمصر على جهوده الدؤوبة وقيادته المتميزة في توجيه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أثناء دورتها السابعة والستين. وإننا نقدِّر عقد الجلسات المواضيعية المنفصلة الأربع حول التنشيط. وقد تُوِّجت المناقشات التي أُجريت وجميع الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء بتقرير الفريق العامل (A/67/936)، الذي يجب أن نشكر عليه رئيس الفريق العامل. وأود أن أهنِّئ الممثلَين الدائمَين لسلوفاكيا وتايلند على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أضمّ بياني إلى البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لا ريب في أنّ الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، وبما أنها تمثل جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣، فهي أعلى هيئة متنفِّذة تابعة للأمم المتحدة. لذا، يتعين علينا منحها الدور والسلطة اللذين تستحقهما بجدارة. ومن المؤسف أننا لم نحقق سوى نجاح محدود في تنشيط الجمعية العامة على الرغم من المناقشات المكثَّفة التي أجريناها طوال سنوات. وقد شهدنا بعض التحسين في أساليب عمل الجمعية. ومع ترحيبنا بهذه التحسينات، يجب أن نواصل معالجة الأسباب الحقيقية لضرورة تنشيط الجمعية العامة في المقام الأول.

يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأنّ عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة يبقى أكبر حجر عثرة أمام تعزيز دور الجمعية العامة وفعاليتها. وفي الحقيقة، ليس هناك موطن ضعف آخر في الجمعية العامة يقوِّض أهميتها أو فعاليتها أكثر من ذلك.

وماليزيا تقدِّر القرار بأن يواصل الفريق العامل استعراضه لقرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط، ونحن نرحب بقائمة الجرد المستكمَلة لتلك القرارات.

مكن ذلك الدول الأعضاء من فهم أفضل للأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذ هذه القرارات بغية التصدي لأسبابها الجوهرية. إنها الخطوة الأولى نحو الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة.

ما برحت ماليزيا تأخذ على محمل الجد مسألة التعدي على الولاية. لا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على أهمية جميع الأجهزة الرئيسية، وبوجه الخصوص على الجهازين الأساسين، الجمعية العامة ومجلس الأمن، واحترام كل جهاز لولاية الجهاز الآخر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. يجب أن يعمل كلا الجهازين في تشاور وتعاون لإقامة علاقة عمل أكثر انسجاماً.

نحن مستعدون للنظر في مسائل كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، مسائل من قبيل إمكانية ترشيد أو تجميع قائمة بنود جدول الأعمال والقرارات. ومع ذلك فإن موافقة الدولة أو الدول حيوية جداً قبل تنفيذ أي تدابير من هذا القبيل. وفي الوقت نفسه، نقر بأن الذين يدعون إلى النظر في بنود جدول الأعمال والقرارات كل سنتين أو ثلاث سنوات يجدر بهم أن يطبقوا ذلك على أنفسهم ليصبحوا قدوة للآخرين.

ترحب ماليزيا بعقد اجتماعات رفيعة المستوى ومناقشات مواضيعية بشأن القضايا التي تهم الدول الأعضاء. بيد أننا نعتقد أنه ينبغي لدى تنظيم هذه الاجتماعات القيام بتنسيق أفضل مع جميع الأطراف ذات الصلة لتفادي مشاكل تحديد الجدول الزمني بالنسبة للوفود، أو على أضعف الإيمان التقليل من تلك المشاكل إلى الحد الأدنى، لا سيما خلال الأسبوع الرفيع المستوى من دورة الجمعية العامة. ونتطلع إلى مناقشة مقترحات، من قبيل استكشاف إمكانية تحديد الجدول الزمني لعقد هذه الاجتماعات في وقت مبكر من السنة لحل مشكلة

عقد العديد من الاجتماعات والمناسبات خلال ذلك الأسبوع من الدورة.

تشعر ماليزيا بالقلق إزاء التأخير الذي حدث عند انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية للدورة الحالية للجمعية العامة. ويجب ألا تتكرر حالات كتلك التي حدثت في الفترة السابقة لهذه الدورة. ونأمل أن يكون بوسع جميع الأطراف المعنية احترام الممارسة المتمثلة في إجراء الانتخابات، على أساس التوزيع الجغرافي، قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انعقاد الدورة، وذلك بغية التشجيع على التخطيط المسبق والتحضير للأعمال المقبلة للجان الرئيسية. ونتوق أيضاً إلى المناقشة بمزيد من التفصيل، وتحديد تناوب رؤساء اللجان الرئيسية ومكاتبها مع مراعاة انتهاء آلية التناوب المنشأة بموجب القرار ٤٨/٢٦٤. وتعتقد ماليزيا أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء التقيد بأي نمط تناوب يتم الاتفاق عليه.

لا يمكن إنكار أي دور وأنشطة لرئيس الجمعية العامة قد تتطور بصورة ملموسة على مر السنين. وبالمقارنة مع سنوات قليلة خلت، فإن الجمعية تنظر حالياً في عدد أكبر من المسائل المتضمنة في بنود جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، يشمل عبء عملها الآن السنة بأكملها، ولم يعد يقتصر على الدورة الرئيسية. ونظراً لتلك الظروف، من الطبيعي تزويد من يتولى ذلك المنصب بالموارد اللازمة لتمكينه/تمكينها من القيام بكفاءة وفعالية في أداء الدور المنوط بالمكتب بموجب الميثاق. بينما ندرك فوائد الصندوق الاستئماني الذي أُنشئ للمساعدة في تمويل عمل الرئيس، مع ذلك من الأهمية بمكان زيادة التمويل من الميزانية العادية لتجنيب الرئيس من الاعتماد على الصناديق الاستئمانية والمساهمات الطوعية. وفي هذا الصدد، تتطلع ماليزيا إلى تلقي مقترحات من الأمين العام لاستعراض ميزانية مكتب الجمعية العامة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، عملاً بالقرار ٦٦/٢٩٤.

في ما يتعلق بمسألة اختيار وتعيين الأمين العام، تؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن على الجمعية أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في هذه العملية. إذ أن عملية الاختيار يجب أن تكون أكثر شفافية وشمولاً، كون الأمين العام يمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وليس فقط مجلس الأمن. لذلك من المهم، عند اختيار وتعيين الأمين العام في المستقبل، تنفيذ القرارات المتخذة في السابق بشأن هذه المسألة، ولا سيما الفقرات من ١٧ إلى ٢٢ من مرفق القرار ٦٠/٢٨٦.

أما في ما يتعلق بمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة، فما برح هذا الموضوع مطروحاً للمناقشة العامة منذ عام ١٩٩١. لقد حان الوقت لكي تتناول جميع الدول الأعضاء المسألة بروح من الانفتاح والإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تقدم ملموس. وإذا ما سارت وتيرة الإصلاح كما جرى عليه الحال على مر السنين، نخشى أن نُترك مع بند جدول الأعمال المحرج بشأن تنشيط عملية التنشيط ذاتها. أنا متأكد بأن تلك مسألة بوسعنا تفاديها.

السيد تورو – كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

يغتنم وفدي هذه الفرصة لتهنئة السفير معتز أحمدين خليل، الممثل الدائم لمصر، على جهوده الدؤوبة والعمل الممتاز الذي قام به بوصفه رئيساً للفريق العامل المخصص بتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. كما أود أن أغتنم الفرصة لأهنئ السفيرين فرانتيشِك روزيشكا ونوراشيت سينهاسيني، الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص لدورتنا الثامنة والستين، وأتمنى لهما كل النجاح في الاضطلاع بالمهام الخاصة بهم.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة ينطوي على تعزيزها بوصفها المنتدى المفضل للنهوض بالحوار والتعاون من أجل التماس حلول للمشاكل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، فضلاً عن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، ينبغي تشجيع دور وولاية الجمعية العامة بتحديد أولويات الأمم المتحدة، والحفاظ عليها، بما في ذلك استعراض جميع المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية. فالجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة المخولة بتخصيص وإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

ينبغي أن تواصل الجمعية العامة العمل بوصفها حيزا سياسيا لتبادل الأفكار وتوافق الآراء، يحق فيها لكل دولة من الدول الأعضاء استرعاء انتباه هذه الهيئة إلى المسائل الباعثة على القلق بالنسبة لها وبما يتعلق بالأهداف التي وضعتها هذه المنظمة. وبما أن الجمعية العامة المنتدى الأعلى للأمم المتحدة للمناقشة، لا بد لها من الحفاظ على استقلالها إزاء الأجهزة الأخرى. كما أعلنت حركة بلدان عدم الانحياز في مختلف الوثائق السياسية، لا سيما الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس عشر المعقود في طهران، من الجوهري عكس اتجاه مجلس الأمن المتمثل في النظر في مسائل تقع خارج نطاق اختصاصه.

وتنشيط أعمال الجمعية العامة ينبغي أن تحكمه مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة وأن يتحقق من خلال إجراء مشاورات مفتوحة وشاملة للجميع تهدف إلى مواصلة تعزيز دور ومكانة الجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات في الأمم المتحدة.

وفنزويلا تؤكد مجددا أهمية كفالة فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة عن طريق توفير ما يلزمه من موارد مالية وبشرية. ومع الاعتراف بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، فإننا ندعو إلى النظر في سبل جديدة لمواصلة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة.

وفي الختام، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد اقتناعها الراسخ بأن ما نصبو إليه من تنشيط المنظمة وإصلاحها ينبغي أن يتضمن تعزيز دور ومكانة الجمعية العامة.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد جون آش على دوره القيادي في معالجة مختلف البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني للسيد أحمدين خليل، الممثل الدائم لمصر ورئيس الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة.

ذكرتم، سيدي الرئيس، في خطاب قبول المنصب أن أي منظمة لا يمكنها أن تتطور أو تتكيف مع الظروف المتغيرة تصبح عرضة للخطر وأنه يجب إصلاح الأمم المتحدة وإلا فإنها ستصبح غير ذات تأثير (انظر A/67/PV.87). وأنا أتفق معكم تماما في آرائكم. فالأمم المتحدة بحاجة إلى التكيف مع الحقائق المتغيرة على وجه الاستعجال إذا أرادت أن تظل ذات أهمية وأن تقود العالم إلى الأفضل. وتنشيط أعمال الجمعية العامة، جنبا إلى جنب مع إصلاح مجلس الأمن، عنصر بالغ الأهمية من عناصر جدول أعمال الإصلاح. ويجب أن نحرز تقدما مطردا باتجاه الخروج بنتائج واقعية وقابلة للتحقيق بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

لقد حدث العديد من التطورات بخصوص هذا البند خلال السنوات الماضية. وتشمل التطورات الملموسة التي تحققت حتى الآن إعداد دليل عن الجمعية العامة واستعراض وتحديث قائمة قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط الأعمال والممارسة المتمثلة في عقد مناقشات مواضيعية وإجراء مشاورات وثيقة بين رؤساء مختلف الأجهزة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله ولا بد من بذل جهود أكبر بكثير. وأود أن أطرح

بعض الأفكار التي قد تكون جديرة بالمناقشة والاستكشاف خلال هذه الدورة.

أولا، ترى اليابان أن الاقتراح المقدم خلال الدورة السابقة بتقديم موعد انتخاب أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعبر عن الشواغل المشروعة للأعضاء المنتخبين حديثا. وبالتالي، لا بد من النظر فيه بجدية. وفي الواقع، فإن تقديم موعد الانتخابات من شأنه أن يتيح للأعضاء المنتخبين حديثا مزيدا من الوقت للتحضير قبل الاضطلاع بأدوارهم في المجلسين.

ثانيا، تمثل زيادة الإنصاف في إدارة شؤون الجمعية العامة أحد الجوانب الهامة التي ينبغي أن نناقشها، ولا سيما على صعيد كيفية تحديد قوائم المتكلمين في الجمعية العامة. وهناك مسألة التصنيف الصارم للمتكلمين عند تحديد قائمة المتكلمين في المناقشة العامة. وأود أن أشير إلى أن هناك بلدانا مثل بلدي يقوم فيها رئيس الدولة بدور فخري ويُناط فيها إلى رئيس الحكومة بأرفع ولاية سياسية. وفي الحالات التي يدلي فيها رئيس حكومة كهذا ببيان أمام الجمعية العامة، ينبغي النظر في إبداء بعض المرونة عند البت في ترتيب المتكلمين في القائمة. واليابان تعتقد أنه ينبغي استكشاف إجراء مزيد من التحسينات في كيفية تنظيم قائمة المتكلمين.

وثمة حالة بعينها تنظر إليها اليابان ببعض القلق، وذلك عندما يتكلم ممثلو بلدان تنتمي إلى إحدى المنظمات الإقليمية فور انتهاء ممثل تلك المنظمة من الإدلاء ببيانه. وترى اليابان أنه عندما يدلي ممثل منظمة إقليمية ببيان، ينبغي إتاحة الفرصة للبلدان التي لا تنتمي إلى تلك المنظمة الإقليمية للإعراب عن آرائها قبل أعضاء المنظمة الإقليمية.

ثالثا، أعتقد أن الجميع متفقون على أهمية ترشيد أعمال الجمعية العامة بهدف تمكينها من التركيز على المسائل الهامة بصورة أفضل. فقد تطورت أعمال الجمعية العامة على مر السنين. ويجري حاليا مناقشة حوالي ١٧٠ من بنود جدول الأعمال ويتم اتخاذ نحو ٣٠٠ قرار ومقرر في الجمعية العامة سنويا. وتُبذل جهود للنظر في البنود مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات وتجميعها وإلغائها، ولكن يجب بذل جهود أكبر بكثير. فنحن بحاجة حقا إلى أن ندرس ونناقش بجدية سبلا ومعايير ملموسة من أجل زيادة تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وتحديد أولوياته.

وبخصوص ترشيد أعمال الجمعية العامة، أود أيضا أن أؤكد على أهمية القيود الزمنية التالية عند التكلم في الجمعية العامة: ينبغي أن نشجع الدول الأعضاء على تعميم بيانات مكتوبة أطول لتسجيلها في المحضر، مع الإدلاء ببيانات شفوية موجزة في إطار الحدود الزمنية. وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نتحلى بدرجة عالية من الانضباط بشأن هذه المسألة إذا كنا نريد فعلا تعزيز عمل الجمعية العامة.

وهذه المسائل هي بعض الأفكار التي تعتقد اليابان أنها جديرة بالمناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وتنشيط أعمال الجمعية العامة، بالإضافة إلى إصلاح مجلس الأمن، يمثل مهمة وشيكة يجب علينا التصدي لها. وأود أن أختتم بياني بالقول إن اليابان على استعداد للإسهام بطريقة بناءة في المناقشات الرامية إلى مواصلة تعزيز فعالية وكفاءة الأمم المتحدة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر رئيس الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في العام الماضي، ممثل مصر السفير معتز خليل، على قيادته للفريق خلال الدورة السابقة. فتحت قيادته القديرة، اتخذنا قرارا سيكون بمثابة أساس قوي لمناقشات الفريق فيما نمضي قدما (القرار ٦٧ /٢٩٧). ونرحب بالرئيسين المشاركين الجديدين، السفير فرانتيشِك روزيشكا ممثل سلوفاكيا والسفير نوراشيت

سينهاسيني ممثل تايلند، ونعرب عن دعمنا الكامل لهما. كما نتطلع إلى العمل مع الدول الأخرى الأعضاء فيما ننظر في أفضل الخيارات المتاحة لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

والولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالمشاركة المتعددة الأطراف وبتقوية منظومة الأمم المتحدة. ونحن نؤيد الإسهامات من الجمعية العامة في هذا الصدد. وبناء على ذلك، فإن وفد بلدنا يؤمن بأن جعل أعمال الجمعية العامة أكثر تركيزا وأهمية ينبغي أن يكون أولوية للجميع. وبينما تحقق تقدم متواضع في تحسين عمل الجمعية العامة، فإن ذلك لم يواكب حجم عمل الجمعية العامة من منظور عدد بنود جدول الأعمال والقرارات المتخذة والتقارير المطلوبة من الأمين العام. فقد زاد هذا العدد زيادة هائلة بمرور الوقت. وبالتالي، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى إعادة تركيز انتباهها على الجهود الرامية إلى تبسيط العمل وإلى إصلاح أساليب عمل الجمعية العامة.

ونرحب بقائمة الجرد المستكملة لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها والمرفقة بتقرير الفريق العامل المخصص (A/67/936) والذي تم تقديمه خلال الدورة السابعة والستين.

نقترح التركيز على متابعة أحكام المرفق التي لم تنفذ، المتعلقة بالقرارات وتوحيد التقارير وإعدادها وإصدارها، وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، وممارسات وأساليب عمل اللجان الرئيسية والمكتب. ويمكن لتلك الجهود أن تعزز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها.

إننا نؤيد أيضا اقتراح السفير خليل، المتعلق بالنظر في تحديد موعد انعقاد بعض المناقشات الرفيعة المستوى في وقت مبكر من العام، لمعالجة مشكلة جدول أعمال الجمعية العامة الحافل. وينبغي لنا ألا نخجل من التفكير في سبل جديدة لجعل الجمعية هيئة أكثر ذكاء واستجابة. ونحن ندرك مواصلة العديد من الوفود التركيز على الجوانب الأخرى المتصلة بعمل الأمم المتحدة، مثل دور وسلطة رئيس الجمعية العامة، وأساليب عمل مجلس الأمن أو عملية اختيار الأمين العام. وعلى الرغم من أنها مواضيع هامة، فإننا لا نعتقد أنها ينبغي أن تشكل التركيز الأساسي لجهود الفريق العامل.

يوضح ميثاق الأمم المتحدة تساوي العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، ويتعين احترامها. وفي رأينا، فقد سبق أن تناولنا بشكل كاف عملية اختيار الأمين العام. حيث تنص المادة ٩٧ من الميثاق على إجراء عملية بسيطة وواضحة.

يتطلع وفد بلدي إلى العمل بشكل وثيق معكم سيدي الرئيس، ومع الرئيسين المشاركين ونظرائنا من الوفود الأخرى، في اتجاه إرساء حوار بناء من أجل القيام بإصلاح ملموس.

السيدة زروق بوميزة (تونس): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد الممثل الدائم لمصر على الجهود الحثيثة والقيمة التي بذلها خلال رئاسته للفريق العامل المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وإذ يؤيد وفد بلدي بيان الجزائر باسم مجموعة حركة عدم الانحياز، فإنه يرغب في الإدلاء بالملاحظات التالية:

بالنسبة لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، يرى وفد بلدي أن تنشيط أعمال الجمعية العامة، يعد من أهم مقومات الإصلاح الشامل للأمم المتحدة بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات العامة، والأكثر تمثيلية في الأمم المتحدة. فضلا عن دورها في مجال وضع المعايير وتدوين القانون الدولي والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية. وإننا نؤكد على أهمية بذل المزيد من الجهود فيما يخص تعزيز دور هذا الجهاز وسلطته، وضرورة المضي قدما بمسار تنشيط أعماله، وينبغي في نفس السياق مواصلة استعراض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، باعتبارها مقياسا أساسيا للتقدم المحرز فيما يخص هذا المسار.

كما يعتقد وفد بلدي بأن تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، يتطلب مواصلة إدراج القضايا الملحة ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمجتمع الدولي على جدول أعمالها، كما يقتضي مواكبة هذا الجهاز للتحديات الراهنة لكي يظل قويا وفعالا، ولعل من أهم هذه التحديات في المرحلة القادمة تحديد السبل الكفيلة بالإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لفترة ما بعد ٢٠١٥ وكذلك وضع آليات متابعة لتنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه.

إننا نؤكد في نفس الإطار أهمية تنظيم الجمعية العامة لمناقشة مواضيعية باعتبارها أداة تفاعلية تتيح لنا تبادل الآراء حول مسائل آنية بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن على يقين بأن إجراء هذه المناقشات سيتواصل في ظل رئاستكم للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. كما أننا نتطلع إلى أن تفضي هذه المناقشات عند الاقتضاء إلى تحقيق نتائج ملموسة ومحددة مع أهمية إيلاء الاهتمام اللازم لمتابعتها، ونعتقد أيضا بأن تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، يقتضي أيضا الاعتراف بدورها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى الرغم من أن المادتين ١٢ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، تخولان مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في هذا المجال، فإننا نعتبر أن هذه المسؤولية ليست مطلقة، وينبغي أن تتفاعل الجمعية العامة حسب رأينا بسرعة أكبر مع القضايا ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين.

وعلى صعيد آخر، فإننا نؤكد أهمية تحسين مضمون التقارير السنوية لمجلس الأمن المعروضة على الجمعية العامة، حتى تكون أكثر شمولا وتحليلا، بما يعكس السياق التي اتخذت فيه قرارات المجلس والحالات التي لم يتم فيها التوصل إلى حل مسائل معينة. كما أننا نشدد من جهة أخرى على أهمية عقد لقاءات دورية، بين رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وإبلاغ الدول الأعضاء بنتائج هذه الاجتماعات بانتظام.

ونعتقد في هذا السياق، أنه من المهم تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجمعية العامة، وهذه الأجهزة عن طريق آليات منتظمة وشفافة، تخول بالخصوص مشاركة البلدان المعنية مباشرة.

أما فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، فإن وفد بلدي يرى بأنه وإن اتخذت عدة إجراءات تتعلق بتحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة، وبتنظيم الاجتماعات رفيعة المستوى، إلا أنه من المهم التعمق في مناقشة بعض المقترحات ذات الصلة مثل الحرص على الانتخاب المبكر لرؤساء اللجان الرئيسية بما يسهل أعمالها التحضيرية وسير مداولاتها توخي الإيجاز في القرارات وغيرها من الوثائق الأممية مع التركيز على أن تكون ذات منحى عملي، وتبادل أفضل الممارسات بين مختلف اللجان مع مراعاة خصوصيات كل لجنة. وتوزيع المسؤوليات فيما بينها، وتجنب تداخل مواعيد اجتماعات اللجان الرئيسية والمناقشات العامة للجمعية العامة فيما يتعلق بالبنود ذات الصيغة المرتبطة بها، وكذلك تعزيز جهود تنسيق عملية وضع جداول اجتماعات رفيعة المستوى بحيث يجري توزيعها على نحو يكفل الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

وفيما يخص عملية تسمية الأمين العام، والرؤساء التنفيذيين للأمانة العامة، فإن وفد بلدي يود بهذه المناسبة تجديد الشكر للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون على الجهود التي بذلها من أجل النهوض بالأمم المتحدة وحرصه على إجراء مشاورات موسعة مع الدول الأعضاء تقوم على التعاون والشفافية قصد تفعيل أداء المنظمة وبلورة تصور مشترك لبرنامج عملها يرتقي إلى تطلعات المجموعة الدولية، وعلى صعيد آخر نأمل في أن يجري التركيز بشكل أكبر خلال هذه الدورة على تحسين عملية اختيار الرؤساء التنفيذيين للأمانة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الهامة الواردة في

هذا الشأن في تقرير الوحدة المشتركة للتفتيش الصادر خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ومراعاة التوزيع الجغرافي العادل في هذا الإطار. أما بالنسبة لتعزيز دعم مكتب رئيس الجمعية العامة، فإننا نرى من الضروري توفير الدعم المالي الكافي لرئيس الجمعية العامة، لكي يتمكن من الاضطلاع بمهامه على أحسن وجه، وحتى لا يشكل تولي منصب رئيس الجمعية العامة عبئا إضافيا على الدول المحدودة الموارد. كما نؤكد أهمية تعزيز الذاكرة المؤسسية للجمعية العامة ونقل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من رئاسة إلى أخرى، بما يضمن الإدارة الناجحة لكل رئاسة للجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أجدد دعم بلدي لقرار الجمعية العامة ٢٩٤/٦٦ الذي اعتمدته في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بشأن إنشاء فريق عامل للجمعية العامة معني بتنشيط أعمالها، خلال هذه الدورة ونرحب في هذا السياق، بتكليف كل من الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند برئاسة هذا الفريق.

السيد وارايش (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. إن باكستان تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نود الإشارة إلى بعض النقاط الإضافية بصفتنا الوطنية.

وفيما يخص بند جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد الثقة الكاملة في الأمم المتحدة، خاصة وأن الجمعية العامة هي الهيئة العالمية والشرعية الوحيدة التي تقدم حلولا مشتركة لمشاكل مشتركة في هذا البيئة العالمية المترابطة. ثانيا، تتطلب معالجة الشواغل المتعلقة بعدم تنفيذ القرارات، ليس فقط إظهارا للإرادة السياسية المطلوبة من قبل جميع الدول الأعضاء، ولكن أيضا توافر موارد كافية للأمم المتحدة. ثالثا، سوف يساعد اختيار جدول أعمال الأمم المتحدة بطريقة تلائم احتياجات وتفضيلات وأولويات شعوب العالم، على تنفيذ الاتفاقات الواردة في القرارات المعتمدة.

رابعا، من المهم أن يستمر رصد حالة التنفيذ، ومن المجدي مواصلة العملية الجارية لاستكمال القائمة. لكن لا بد من وضع آلية أكثر فعالية. ونود أن نكرر الاقتراح المتمثل في ضرورة أن تقدم الأمانة العامة تقريرا عن حالة التنفيذفي أعقاب صدور كل قرار على حدة، وضمن جدول زمني محدد،. وينبغي أن يتضمن التقرير معلومات عن أسباب عدم التنفيذ أو تأخيره. ويمكن إنشاء وحدة خاصة بالأمانة العامة أو في مكتب رئيس الجمعية العامة لذلك الغرض.

وفيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٩٧/٦٧ عن ذلك الموضوع. ونغتنم الفرصة اليوم لنشكر الممثل الدائم لمصر على عمله المحمود بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والستين. كما نرحب بتعيين الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل خلال الدور الحالية. وقد أحرزت مناقشاتنا بشأن الموضوع بعض التقدم في أعمالنا، لا سيما فيما يتعلق بتبسيط جدول الأعمال وتحسين أساليب العمل. وسيكون من المجدي إجراء دراسة لتقييم أثر فعالية التدابير المتعلقة بكفاءة الجمعية العامة على نحو عام. كما ينبغي أن نواصل تحسين الاتساق والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية، وفي الوقت ذاته تعزيز أوجه التكامل فيما بينها. ويمكن للتقيد بالولايات المخولة بموجب الميثاق أن يساعد على حل مسألة ما يُعتَبَرُ تعديا من لدن مجلس الأمن على دور الجمعية العامة وسلطتها. ومن المهم أيضا تلبية توقعات الدول الأعضاء بشأن اتباع إجراءات جامعة لاختيار الأمين العام.

إن جهود تحسين أساليب العمل ووضع جدول الأعمال مستمرة. غير أننا نشدد على أن أي عملية للنظر في مشاريع

القرارات مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات – وهي أداة معقولة فعلا لتحسين أساليب العمل – ينبغي أن تُنَفَّذَ بالموافقة الواضحة والمسبقة للدولة أو الدول المقدمة لمشاريع القرارات.

ويجب علينا أن نحرز التقدم بغية مواصلة تعزيز مركز الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات بالأمم المتحدة. والميثاق يتيح حيزا كبيرا للجمعية العامة، وينبغي أن نُمَكِّن الجمعية من استخدام ذلك الحيز استخداما كاملا. وتتيح مداولاتنا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة تاريخية لإعادة ترسيخ سلطة الجمعية. ويجب علينا أن نسعى إلى كفالة وفاء اتفاقنا على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالوعد الوارد في الميثاق بشأن تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. والسعي إلى إصلاح مجلس الأمن على نحو متأن وماهر سيسهم أيضا في تعزيز مصداقية الأمم المتحدة. والطرق المختصرة أو الخطوات الإجرائية والوسائل الإحتيالية لا يمكن أن تحقق النتائج، والقرارات المتخذة في ذلك الصدد يجب أن تحظى بتأييد جميع أعضاء المنظمة. ما نحتاج إليه هو التوافق في الآراء. وينبغي للإصلاحات أن تجمع وتجسد توقعات ومصالح الجميع، وليس طموحات فئة قليلة. وإصلاح المجلس ينبغي أن يجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وإنصافا، وينبغي أن يجعل أعماله أكثر فعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة. وكما قال رئيس وزراء باكستان للجمعية، ينبغي أن نخطط لبناء مستقبل فعال، وليس لممارسات وامتيازات قديمة ومستحكمة ومنطوية على مفارقة تاريخية.

إن تفاعل الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية الأخرى مثل مؤسسات بروتون وودز والمجموعات الحكومية الدولية كمجموعة العشرين، فضلا عن أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع الدولي والقطاع الخاص، سيجعلها أكثر استجابة وأهمية فيما يتعلق بالمسائل العالمية، التي تشكل العناصر الأساسية لأي عملية تروم تنشيط المنظمة.

ونحن نرى أن هناك حاجة لتعزيز حيوية المناقشة بشأن التنشيط وزيادة إبرازها والاهتمام بها. ونقترح أن يقوم الفريق العامل المخصص، أثناء عمله خلال الدورة الحالية، بدراسة إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بالإعلانات التالية بشأن برنامج عمل الجلسة العامة.

إن المناقشة المشتركة بشأن البند ٧٠ من جدول الأعمال، ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“، وبنوده الفرعية (أ) إلى (د) والبند ٧١ من جدول الأعمال، ”تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي“، التي كان من المقرر أصلا إجراؤها الساعة ١٠/٠٠، يوم الخميس ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ستعقد الآن الساعة ١٥/٠٠، في الموعد ذاته.

وعلاوة على ذلك، فإن النظر في البند ٣٤ من جدول الأعمال، ”الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، الذي كان مقررا يوم الإثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قد تأجل إلى موعد لاحق سيعلن عنه فيما بعد

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.